جامعة الدول العربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مكتب تنسيق التعريب

اللسان العربي

العدد الحادي والعشرون

21

الدورة المالية 82 - 1983

أبحاث لغوية

- ☐ العلاقة بين طول الكلمة وشيوعها في اللغة العربية
  د. محمد علي الخولي
- ☐ دراسة جديدة عن الزبيدي وكتاب تاج العروس
  د. ابتسام مرهون الصفار
- ☐ في الاسماء المؤنثة لابن الحاجب
  إحسان جعفر
- ☐ التراث اللغوي العربي والدراسات اللغوية الحديثة
  محمد ياسر سليمان
- ☐ موقف ابن جنّي من الضرورات الشعرية
  جواد حسني عبد الرحيم
- ☐ الفارابي اللغوي (8)
  تحقيق : د. أحمد مختار عمر

موقف ابن جنّي(*) من الضرورات الشعرية

جواد حسني عبد الرحيم

الضرورة الشعرية . ما هي ؟

في اللغة :

الضرورة من الإضطرار . والأصل ضَرَرَ . والضرر النازل الذي لابدّ منه . والاضطرار : هو الإحتياج إلى شيء وقد اضطره إليه أمر ، فهو مضطر .

والضرورة اسم لمصدر الإضطرار ، وهي كل ما تمس الحاجة أو الشدة إليه . نقول حملتني الضرورة على كذا وكذا ، وقد إضطره فلان إلى كذا وكذا . تجمع على ضرورات وضرائر ، قياساً على ركوبه وجمعها ركائب .

في الفقه :

الضرورة اسم لما يتميز به الشيء من وجوب وامتناع ، ولها مرادف آخر هو (الرخصة) والفقهاء يقولون (الضرورات تبيح المحظورات) ورسولنا الكريم يقول (إن الله يحب أن تؤتَى رخصه كما يحب أن تؤتَى عزائمه) .

في الاصطلاح :

أن يجد الشاعر نفسه في موقف تعبيري ما ، فلا يجد لنفسه غير هذا الأسلوب لأنه أصدق وسيلة للتعبير به عن أفكاره . والضرورة كما عرّفها الجمهور : هو ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، وأضاف آخرون : مما ليس للشاعر عنه مندوحة .

وعرفها آخرون بأنها : مخالفة الشاعر لمقاييس اللغة وأصول النحو (الأبنية الصرفية ، وإعراب الكلمات) وذلك دون الخروج عن المألوف اللغوي أو روح اللغة .

ولابد للضرورة من وجهٍ تخرّج عليه وإلا اعتبرت لحناً أو عيبا . ووجها التخريج في الضرورات هما تشبيه شيء بشيء أو ردّ الشيء إلى أصله . قال الشاعر :

مهلاً أعاذل هل جرّبت من خلقي
أني أجود لأقوام وإن ضننوا

(*) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي 322 ــ 392هـ. وجني بكسر الجيم وتشديد النون وكسرها وسكون الياء ولد في الموصل ونشأ وتربّى فيها وتوفي في بغداد. درس على أستاذه أبي علي الفارسي ولازمه أربعين عاما تقريبا، كان معتزليا وقد أثر منهج المعتزلة في أسلوب تفكيره حتّى أعطاه طابعا فلسفيا أو منطقيا إن شئت . لازم المتنبي وكان يقول فيه إذا سئل عن شيء غامض (عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه) فإنه يقول ما أردت وما لم أرد ، وقال فيه الثعالبي «هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب» ومن تلامذته الشاعر الشريف الرضي ، والنحوي علي بن زيد القاشاني ، وثابت بن محمد الجرجاني . خلّف لنا ابن جني كتبا كثيرة منها ما هو مطبوع وما لا يزال مخطوطا . وكتبه التي عثر عليها سبعة وستون كتابا ، والخصائص أهمها .

والضرورة في هذا البيت هي ضننوا . والشاعر يقصد ضنّوا ، ولكنه اضطر إلى فك الإدغام مجاراة للقافية التي انسحبت في جميع الأبيات على هذا الروي . والوجه الذي تخرّج عليه الضرورة هنا ، أنه أعاد الفعل إلى أصله قبل الإدغام ، لأن أصل ضنّ هو ضَنَنَ . قال سيبويه وهو أول من أشار إلى هذا الموضوع الذي نحن بصدده «وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون رادِدٌ في رادٌّ وضننوا في ضنّوا»[1] .

والضرورة التي وقعت في البيت من ضرورات التغيير ، لأن تغييرا معيّنا وقع على الكلمة .

والتقسيم الأولي للضرورات هو كالتالي :

ضرورات حذف : كقصر الممدود ، وترخيم غير المنادَى ، و ....

ضرورات تغيير : كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وصرف الممنوع ومنع المصروف ، و ....

ضرورات زيادة : إشباع الحركة التي يتولد منها حرف ، وتنوين المنادَى المبني على الضم ، و ....

وستجد شواهد كافية على كل نوع فيما يلي من صفحات .

قد يلتقي علماء اللغة ونقادها أو يفترقون في فهمهم للضرورة الشعرية . فهم يتباينون في ذلك ما بين مؤيد ومعارض ، مع إتفاقهم على كونها ظاهرة لغوية . ولكن أيًا منهم لم يوسعها بحثا ولا وضع لها منهاجا محكما . لقد مرت هذه الظاهرة في مؤلفات عدد غير قليل من لغوي العربية ونقادها ، ولكنها كانت أفكاراً مبعثرة غير متجسدة ولا ملتحمة ولا تشكل نسيجاً متكاملاً . يعتبر ابن جني من أكثر اللغويين توسعاً في هذه الظاهرة ولكننا لو أردنا العودة إلى نصوصه (الخصائص مثلا) لأعيانا البحث ، لمفهومه المتناقض حينا ، أو لضبابيته أو دخوله في عموميات جدلية فلسفية حينا آخر .

لذا ، سأحاول في هذه الدراسة ما أمكنني ذلك ، دراسة موقف ابن جني من قضية الضرورات ، ومحاولة ايجاد منهج له يسمح باستيعاب واحتواء جميع أفكاره الواردة في ذلك الشأن ، ومن ثم تطويعها وتبويبها لتشكل بحثا قائما بذاته .

مفهوم ابن جني للضرورة الشعرية

يكاد ينسجم مفهوم ابن جني للضرورة الشعرية مع تعريف الجمهور لها بأنها مخالفة الشاعر لمقاييس اللغة وأصول النحو ولكنه على العموم لا يأخذ بما أضافه الآخرون من علماء اللغة إلى الضرورة (مما ليس للشاعر عنه مندوحة). فقد ذكرني أكثر من موضع من نصوصه لدَى تخريجه الضرورة أن بإمكان الشاعر أن يقول كذا وكذا دون أن يقع في كسر الوزن أو كسر الإعراب كما يظهر لنا التطابق التام والانسجام الكامل تقريبا بين مفهوم ابن جني للضرورة ومفهوم أستاذه ، أبي علي الفارسي ، فهو يحاول دائما أن يرتكز على أفكار أستاذه وآرائه ، محيلا إليه في كثير من المواقف المتشابكة والتي يمكن أن تفسر على أكثر من وجه ، كما أنه ينتصر في غالب الأحيان لمواقف أستاذه .

لا يفسر ابن جني لجوء الشاعر إلى الضرورة لضعف فيه أو لقصور في لغته ، إنما يضطر الشاعر إلى ذلك مع علمه به ولو على استكراه ، ووجود هذه الضرورة لا يثير لديه أي التباس مع ما فيها من تجشم . يقول ابن جني في هذا الموضع : «فمتَى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها فاعلم أن ذلك على تجشم منه وإن دلّ من وجه على جَوَره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمّطه (تكبره) وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ... وإن الشاعر إذا أورد منه شيئا فكأنه لأنسه بعلم غرضه ومراده به لم يرتكب صعباً ولا تجشّم إلا يسيرا ، وافَقَ بذلك قابلا له ، أو صادف غير أنس به ، إلاّ أنه قد استرسل واثقاً ، وبنَى الأمر على أن ليس ملتبسا»[2] .

اختلف علماء اللغة المعاصرون في فهم موقف ابن جني

(1) باب ما يحتمل الشعر ، كتاب سيبويه ، ص 8 — 13
(2) الخصائص ، ج 2 ، ص 392 — 393

من مقولة سيبويه «وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها» فمنهم من قال أن ابن جني أساء فهم هذه المقولة ، وذلك بفهمه لها فهما فلسفيا ومنطقيا ، فهما مغايراً لموقف سيبويه النحوي البحت[3] .

يفرق ابن جني بين الضرورة والخطأ . فكل ما لا يقاس عليه ولم يرد عن العرب سماعا فهو من باب الخطأ ، وإزاء ذلك عقد عدة أبواب للتفريق بين الضرورة ، والغلط ، واللحن ، والسقطة ، والفاسد منها ، وما شابه ذلك[4] فمثال الغلط قول الشاعر :

غدا مالك يرمي نسائي كأنما
نسائي لسهمي مالك غرضان
فيا ربّ فاترك لي جهينة أعصرا
فمالك موت بالقضاء دهاني

والغلط في مالك : فهو ملك وليس مالكاً .

ومثال السقطة قول المخبّل السعدي :

وإذا ألمّ خيالها طرقتْ
عيني فماء شئونها سجم

والصحيح طرقت وليس طرقت .

ابن جني إذاً يفهم الضرورة فهماً جماليا ، فتراه يقول في موضع «هذه ضرورة فاسدة» أو «هذا لحن» أو «هذه عجرفة عارية عن الصنعة» وفي موضع آخر «هذا قبيح» أو «هذا من أقبح الضرورات» أو «هذا حسن أو مستحسن» وهكذا . لذا يمكن لنا من خلال فهم ابن جني للضرورة أن نذكر أنواعها .

— ضرورة حسنة أو مستحسنة : وقد سماها بذلك لأن الغريزة لا تنفر منها مع قبول النفس لها أيضا ، فهي لا توقع تغييراً جذريا في بناء الكلمة ، كصرف الممنوع من الصرف وما يرد في الشعر من اعتراض . كقول الشاعر :

وقد أدركتني — والحوادث جمّة —
أسنة قوم لاضعاف ولا عزل

وقول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولت الصدود وقلّما
وصال على طول الصدود يدوم

— ضرورة مستهجنة : كتلك التي يحدث في كلماتها حذفا كبيرا وتغييرا طويلا

قواطنا مكة من ورق الحمَى

والضرورة هنا في الحمي ويريد الحمام .

— ضرورة قبيحة : تكون كذلك حين تخالف القياس . قال الشاعر :

لها مقلتا حوراء طُلّ خميلة
من الوحش ما تنفك ترعَى عرارها

وقوله :

قد أصبحت أم الخيار تدّعي
عليّ ذنبا كلّه لم أصنعُ

قال أصنع بالرفع والواجب كسرها .

— ضرورة فاسدة : حين تؤدي إلى تغيير في المعنَى وتحريف يقود إلى فساد في الصنعة وعجرفة بها ، كقول عبد بني الحسحاس :

وما دمية من دمى ميسنا
ن معجبة نظراً واتصافا

تخريج ابن جني للضرورة

تمثل ابن جني في تخريجه الضرورة مقالة سيبويه «وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها» وقد ذكرنا شيئاً مما قاله المعاصرون من علماء اللغة في هذه

---

(3) الدكتور فاضل السامرائي في كتابه ابن جني النحوي ، والسيد ابراهيم محمد في كتابه : الضرورة الشعرية .
(4) باب في أغلاط العرب : الخصائص ، ج 3 ، ص 273 — 282
باب في سقطات العلماء ، نفس المصدر ، ص 282 — 309 ، وسواهما مما شابه ذلك .

المقولة إلاّ أنني أريد القول أن ابن جني يفضل التعليل المنطقي – الكلامي على التعليل الفقهي أو النحوي ، وله في ذلك «باب ذكر العربية أكلامية هي أم فقهية»[5] ، وله مقولة تضارع ما قاله سيبويه قال ابن جني : «هذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه ... ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك»[6] ، وقد أفرد باباً في «الخصائص» لذكر هذه العلل . وفي تحليله للقضايا اللغوية يعتمد مبدأ القياس والقياس المبني على السماع ، معتزا في تفسير ذلك بأفكار أستاذه . يقول : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إلى استعماله واما ضعف الشيء في القياس وقلته في الإستعمال فمرذول مطرّح»[7] .

كما أننا نفهم وجها من وجوه التخريج عند ابن جني وذلك في (باب في عدم النظير) ، فإذا دلّ دليل على الضرورة فإنه يعوزك البحث لايجاد النظير ، وإن لم يقم الدليل فالبحث عن النظير يصبح واجبا[8] ويخرج الضرورة في حمل الشيء على الشيء وله في ذلك باب «حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم»[9] ، وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو نحو حمراوي وصفراوي ، وهذا صحيح لأن الهمزة للتأنيث ، لكن العرب قاسوا وخرّجوا على ذلك ما لا يقاس عليه بأن قالوا في الإضافة إلى علباء وحرباء : علباوي وحرباوي على الرغم من أن الهمزة هنا ليست للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء بالزيادة حملوا عليها همزة علباء وهو أيضا يخرّج الضرورة في ردّ لفظها إلى أصلها ، وتفسير ابن جنى لذلك بأنه يمكن النطق بأصل اللفظة ، ولا يتعذّر ، إلا أنه يمتنع استكراها للكلفة به . انظر أيهما أسهل قولا : سيود أم سيّد ، مطُوويٌ أم مطويٌّ ، فَسَيود ومطووي أصلا المفردتين سيّد ومطويّ قبل الإعلام[10] .

يقول ابن جني في باب (الحمل على أحسن الأقبحين)[11] ، أن الشاعر يرتكب الضرورة حين يكون مخيّراً بإحدَى ضرورتين ، فينبغي هنا حمل الأمر على أقلّهما فحشا[12] ، أي تخريج الضرورة إلى الأسلم ، شريطة مطابقتها للقياس .

وفي باب الاستغناء بالشيء عن الشيء يفسر لجوء الشاعر إلى الضرورة من خلال استغناء العرب بمفردات عن مفردات أخرى ، كاستغنائهم بترك عن وَدَع ووَذَر ، وليلة عن ليلاه[13] . يقول الراجز :

في كـل يـوم مّا وكـل ليلاه
حـتّى يـقـول كـل راء راه
يـا ويحه من جمل ما أشقاه !

وفي الضرورة إذا وردت مخالفة للجمهور يقول ابن جني في «باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور»[14] «أن ينظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به ، فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلاّ أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده»[15] ولكن شريطة أن لا يخالف القياس . فإذا قام برفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف إليه يردّ ولا يقبل منه ، لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا .

مثال[16] :

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(5) الخصائص ، ج 1 ، ص 48 – 96
(6) نفس المصدر ، ص 53 – 54
(7) نفس المصدر ، ص 357 – 370 .
(8) الخصائص ، ج 1 ، ص 197
(9) نفس المصدر ، ص 213 – 214
(10) نفس المصدر ، ص 49 – 50
(11) نفس المصدو ، ص 212 – 215
(12) نفس المصدر ، ص 212 – 213
(13) نفس المصدر ص 266 – 267
(14) نفس المصدر ، ص 385 – 390
(15) نفس المصدر ، ص 385
(16) نفس المصدر ص 388 .

فقد شبه للضرورة (لم) بـ(لا) . قال ابن جني : قد يشبّه حروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه .

خرّج ابن جني البيت السابق بناء على ما أنشد عن (المرار بن سعيد) :

أجدّك لن ترَى بثُعَيْلبات
ولا بيْدان ناجية ذمولا

فقد استعمل (لن) في موضع (ما)

من مواطن الضرورات(17) :

— قد تحذف العرب الموصوف ، مع أن حذفه يؤدي إلى لبس وغموض خاصة إذا كانت صفة الموصوف جملة ، فلا يجوز حذف الموصوف هنا ، ومما جاء على سبيل الضرورة قوله :

جادت بكفَّيْ كان من أرمَى البشر

أي بكفيّ رجل كان من أرمَى البشر ، وكان هنا زائدة .

— لا يجوز أن يستعمل حرف الجر أو الظرف في حال السعة استعمال الأسماء ، كما قال :

وصاليات ككما يؤثفين

وتقديره : وصاليات مثل ما يؤثفين

— تجيز العرب التقديم والتأخير في كثير من الحالات ، وفي الأحوال العادية (نثرا وشعرا) لكن هناك بعض الحالات لا يجوز فيها التقديم والتأخير كتقديم الصلة على الموصول والصفة على الموصوف والجواب على المجاب شرطا أو قسماً أو غيرهما ، فلا يجوز أن نقول أقمْ إن تقُمْ . ولا يجوز قول الشاعر :

فلم أرْقه إن ينجُ منها وإن يمُتْ
فطعنة لا غسٌّ ولا بمغمَّر

ويريد : إن ينجُ منها فلم أرقه .

— الفرق والفصل مقبولان في النثر والشعر ، لكن بعضها لا يقبل إلا على سبيل الضرورة مع قبحه وعدم الاعتداد به ، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه وبين الفعل والفاعل بأجنبي كقول الشاعر :

فقد والشك بيّن لي عناءٌ
بوشك فراقهم صُردٌ يصيح

أراد : فقد بيّن لي صردٌ يصيح بوشك فراقهم والشك عناء . (وعناء) مرفوعة لأنها تعود إلى الشك وليس إلى بيّن .

وقوله أيضا :

وما مثله في الناس إلا مملكا
أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

ومن القبيح جدا : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر . كقول ذي الرمّة :

كأن أصوات من ايغالهن بنا
أواخر الميس أصوات الفراريج

أراد : أواخر الميس من ايغالهن بنا أصوات الفراريج .

— يعتبر ابن جني الاعتراض من الضرورات الحسنة ، لكن الإعتراض بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف إليه لا يجوز بالإضافة إلى قبحه ، جاء من ذلك قول الشاعر :

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق
وليس إلى منها النزول سبيل

أراد : وليس إلى النزول منها سبيل .

— ومن مواطن الاضطرار ، إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول ، كقوله :

فزججتها بمزجة
زجّ القلوص أبي مزادة

أي : زجّ أبي مزادة القلوص . ففصل بينهما بالمفعول به . هذا مع قدرته أن يقول : زجّ القلوص أبو مزادة .

(17) من خلال باب في شجاعة العربية ، الخصائص ، ج 2 ، ص 360 — 441

— ترد الضرورات في الأسماء والأفعال والحروف التي يصيبها التحريف :

كقول الشاعر (في الأسم) :

وسائلة بثعلبة بن سير
وقد علقت بثعلبة العلوق

يريد : ثعلبة بن سيّار

وقوله في (الفصل) :

خلا أن العتاق من المطايا
أحسن به فهُنّ إليه شوسُ

فالضرورة في أحسْن والصحيح أحْسَنْ

ومما جاء من المضاعف مشبّها بالمعتلّ قولهم في ظَلِلْتُ : ظَلْتُ ، وَأَحْسَسْتُ أَحَسْتُ .

وقولهم في تحريف (الحرف) قوله :

رُبَ هيضل لجب لففتُ بهيضل

قال رب مخفّفة بدون تشديد والصحيح تشديدها . ومن ذلك قولهم في ثُمّ : فُمّ

دوافع الضرورة في نظر ابن جني

— الخفة أو الاستخفاف : فقد يلجأ الشاعر إلى الضرورة وذلك طالبا للخفة مما يضطره إلى مخالفة القياس أحيانا حتّى لا يقع ما هو ثقيل على النفس[18] . يقول علقمة :

كأن ابريقهم ظبي على شرفٍ
مفدّم بسبا الكتّان ملثوم

وقد أراد : بسبا : سبائب .

قال ابن جني «وقد يحذفون بعض الكلم إستخفافا ، حذفاً يخلّ بالبقية ، ويعرّض لها الشُّبه»[19] .

— الإتساع والتصرف : وقد تأتي العرب بالضرورة بدافع من الاتساع والتصرف وذلك بترك الأخف إلى الأثقل[20] ، ومن ذلك على سبيل المثال ومن باب الإستحسان قول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم

فقد ردّ الشاعر أطول إلى الأصل لأنها من أطال يطيل ، فكان يجب أن يقول : أطلتِ .

وقوله :

ذر الآكلين الماء ظلما فما أرَى
ينالون خيراً بعد أكلهم الماء

فالشاعر يريد :

قوما يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه . فاكتفَى بذكر الماء الذي هو سبب المأكول عن ذكر المأكول ، وتفسير ابن جني لهذا البيت هو الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب . وهذا من باب الإتساع والتصرف[21] .

— لا يذهب ابن جني إلى أن الضرورة (ما ليس للشاعر عنه مندوحة) مع أنه لا ينكر أن العرب تستعمل الضرورة مع قدرتهم على تركها ولكنه أضاف : بأنهم يعدونها في مثل هذه المواضع لوقت الحاجة إليها ، وهذا يعارض فكرة (ما ليس للشاعر عنه مندوحة)[22] هذا الكلام يفضي إلى التناقض ، لأن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة يؤدي إلى القول بالإضطرار ، والقول بالسعة يناقض القول بالاضطرار ، قال ابن جني : إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنساً بها واعتياداً لها ، وإعداداً لذلك عند وقت الحاجة إليها[23] .

— ومن الدوافع التي تضطر العرب إلى الإتيان بالضرورة «الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا» وذلك بأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان استخدمت كلاً منهما قبيلة حتّى كثر استعمالها ، ثم جاءت قبيلة هذا الرجل فأبقت على استعمالها معا لأن العرب

(18) الخصائص ، ج 1 ، ص 54
(19) الخصائص ، ج 1 ، ص 81
(20) نفس المصدر ، ص 133
(21) نفس المصدر ، ص 152
(22) نفس المصدر ، ج 3 ، ص 60 ، 61
(23) المصدر السابق ، ص 60 ، 61

تفضل ذلك للحاجة إليه في أوزان شعرها[24] قال قطرب :

وأشرب الماء ما بي نحوهو عطش
إلاّ لأن عيونه سيْلُ واديها

فقد استخدم هنا لغتين : الاشباع الذي يتولد منه حرف ، والإسكان .

موقف ابن جني من جواز الضرورة في الشعر المحدث

قال ابن جني في «باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أم لا ؟» : «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم . فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا . وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك»[25] .

يحدد ابن جني هنا الخطوط التي يسمح بها للمحدثين للتمثل بالضرورة . فلا شك أنه أعطاهم الحق المطلق بذلك ولكن ضمن الحدود التي فرضت على القدماء ، فلا يحق للمحدث أن يأتي بضرورة لم تسمع عن القدماء . يحق للمحدث أن يقيس من الضرورات ضمن الأنواع التي استعملها القدماء . لذا فالحرية التي أعطاها ابن جني للمحدثين حرية محدّدة بحدود لا يجوز تجاوزها ، حرية لها أصولها ولها قواعدها . فما كان مسموحا به للقدماء فهو مسموح به للمحدثين ، وما كان محظورا على القدماء محظور على المحدثين .

لكنه قد يتبادر للذهن أن عذر المحدثين تمثلا بالضرورة أضيق من عذر القدماء لأن للمحدثين طريقة خاصة في النظم تعتمد على التأني والحوك والنظم المكتوب ولا تعتمد على الإرتجال شأن القدماء في ذلك . فبإمكان المحدث أن يتجنب الوقوع في الضرورة حيث يسمح له الوقت بذلك ، على ذلك يجيب ابن جني :

— ليس جميع الشعر مرتجلا ، فمنه ما خضع للحوك والضبط شأنه شأن المحدث ، ومع ذلك فقد تضمّن الكثير من الضرورات[26] .

— من المحدثين من ينظم ارتجالاً وبنفس السرعة التي ينظم فيها القدماء أشعارهم[27] .

— لم يستنكر اللغويون العرب ما ورد من ضرورات في الشعر المحدث . وإن عيب على أحدٍ من المحدثين كأبي نواس عيب على الفرزدق أيضا . والمحدثون أولى بجواز الضرورة من القدماء[28] ، خاصة إذا ارتكب القدماء ضروراتهم في النثر الذي هو حال سعة كهمزهم مصائب ومنائر لأن الصواب فيهما هو مصاوب ومناور . قال الطرماح قياسا على ما ورد عن القدماء :

(مزائد) خرقاء اليدين مُسيفة
يخبُّ بها مستخلفٌ غير آئنِ

والصحيح هنا : مزاود وليس مزائد .

وقالت العرب في النثر أيضا : ضببَ البلدُ وأَلِل السقاء . أي ضبّ البلد وأل السّقاء . فهذا في شعر المولدين أولى بالاستعمال منه في نثر القدماء وفي سعة الحال عنهم .

ومع هذه الحرية التي يمنحها ابن جني للمحدثين فانه لا يسمح باستعمال اللحن الذي يرد عن القدماء . فما حظر عليهم وقبح عندهم ، كان كذلك عند المحدثين . فها هو لا يوافق على الضرورة التي في بيت الفرزدق :

وما مثله في الناس ..... (انظر سابقا)

وقال ابن جني في ذلك أن الشاعر غير معذور[29] .

كيف يتصرف الشاعر عندما يضطره الأمر إلى الوقوع في أحد أمرين ؟ : زيغ الإعراب أو قبح الزحاف .

يجيب ابن جني على ذلك فيما يلي :

(24) نفس المصدر ، ج 1 ، ص 370
(25) الخصائص ، ج 1 ، ص 324
(26) نفس المصدر ، ج 1 ، ص 324 ، 327 ، 328 .
(27) الصفحات السابقة ونفس المصدر السابق
(28) الصفحات السابقة .
(29) الخصائص ، ج 1 ، ص 329 .

— إنه لا مانع لدَى الجفاة الفصحاء من العرب من الوقوع في قبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحّة الإعراب[30] ويضيف : وإذا كان الأمر كذلك . فلو قال في قوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمي

(ألم يأتك) لكان أقوَى قياسا . وكذلك قول الأخطل في بيته :

كلمع أيدي مثاكيلٍ مسلَّبة
يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

فأقوَى القياسين أن يقول «مثاكيلَ»[31] .

— كما تحتمل ضرورة زيغ الإعراب إذا حافظت على سلامة الوزن[32] . وعلى ذلك تقبل الضرورة في قول أمية بن أبي الصلت .

سماء الإله فوق سبع سمائيا

لأنه لو قال سمايا (حيث يصح الإعراب) لكسر الوزن .

ومنه كذلك قول الكميت :

خريع دواديَ في ملعب
تأزّر طوراً وترخي الإزارا

لأنه لو قال (دوادٍ) لكسر البيت ، وليس كذلك قول المتنخّل الهذلي :

أبيت على معاري فاخرات
بهنّ ملوّبٌ كدم العباط

لأنه لو قال (معارٍ) لما كسر الوزن .

وبعد ،

فكل ما أرجوه أن تكون هذه الدراسة قد أعطت غايتها ، وغايتها هي في إبراز أفكار ابن جني من قضية الضرورات ، وذلك مما تبعثر منها في نصوصه المختلفة ، خاصة وأن النصوص التي كتبها لم تكن هدفا موجها للضرورات ، وإنما قام بتطرقه لها تلميحا وكلما سمح الموقف اللغوي بذلك .

لم يفهم ابن جني الضرورة فهما مستقلا ، وإنما كان فهمه لها معتمدا على ما قدمه في ذلك (إلى قدر كبير) كل من سيبويه وأبي علي الفارسي ولغويين آخرين . لذا ، فقد كان من الصعب تحديد مفهوم ابن جني واستقلاليته من هذا الجانب لكثرة ما داخله من أراء إما معلن عنها لأنها لسواه ، أو ملتبس عليه بها أو متناقضة . ونحن إذ نتسامح مع مؤلف ناشئ يحاول أن يبني مواقفه الشخصية بالاعتماد على آراء غيره ، لا نتسامح مع ابن جني كلغوي مرموق ينتظر منه الكثير ، في كثرة احالاته ، واقتباسه واستشهاده بأبي علي الفارسي وسيبويه ، لأن في ذلك محواً لشخصيته وخطراً مباشرا على معطياته . وإذا كان ابن جني متناقضا (بعض الشيء) — في الضرورة ، فهما وتوجيها وتخريجاً — فهو بالضرورة معذور ، ومردّ ذلك إلى كونها ظاهرة حديثة النشأة . فسيبويه كان أول من أشار إليها ، ولا يفصله عن ابن جني إلا زمن قصير نسبيا .

يبرز تناقض ابن جني من خلال عدد من المواقف ، نذكر منها التفريق بين الخطأ واللحن من الضرورات . فقد اعتبر عدداً منها ضرورات لحن أو ضرورات قبيحة بينما أجازها في مواضع أخرى مع أن العلّة واحدة .

يعتمد ابن جني في فهمه الضرورة على القياس ، ويأخذ بها إذا كانت على قياس أو سماع أو قياس مبني على سماع . وقد يأخذ بالاجتهاد ، فاللغويون والنقاد والبلاغيون القدامَى يأخذون جميعهم بمبدأي القياس والسماع في توجيه الضرورة . القياس على من ، والسماع ممن ؟ ربما يطرح هذا التساؤل شيئا من التشكيك بالشعر المحدث الذي أولاه ابن جني بعض عنايته من خلال مواقفه الايجابية من المتنبي . لقد أعطَى القياس أو السماع هنا الحق المطلق للقديم ، بغض النظر عن المحدث ، ليعتبر المصدر الوحيد للمحدثين في جيده ورديئه . ألم تر ما قاله

(30) نفس المصدر ، ص 333
(31 ، 32) نفس المصدر ، ص 333
(33) الخصائص ، ج 1، ص 324
(34) انظر البيت ، ص 11 .

ابن جني في باب (هل يجوز لنا في الشعر ما جاز للعرب أو لا ؟) :

«كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم»[33] .

لا شك في أن هذا المفهوم يؤدي إلى الطعن بالمحدثين من الشعراء كبشار بن برد والمتنبي وأبي نواس وبشعراء آخرين من بعدهم ، ولهذا ، يصبح في مفهومهم أن أي أعرابي أفضل في سليقته اللغوية من المتنبي المتمكن من اللغة دربة وسليقة من خلال قواعدها (نحوا وصرفا)، فقط لأن ذلك قديم وهذا محدث ، علما بأن أغلاطا نحوية كثيرة ارتكبها القدماء في الكثير من المواقف التعبيرية الشعرية واللغوية أيضا ، فهل معنى ذلك أن نأخذ بها على علاّتها ، قال المتنخّل الهذلي[34] وهو من القدماء :

فالضرورة في (معاريّ) . وقد يأتي الشاعر بالضرورة بخروجه عن روح اللغة ومقاييسها إذا خاف أن يقع في كسر الوزن ، فمعاريَ اسم منقوص يجب أن تحذف ياؤه هنا لوجوب العلة . والتخريج أن الشاعر قد اضطر إلى أن يبقي على الياء ، لماذا ؟ هل لخوف من كسر الوزن ؟! فلم لا يقول (أبيت على معار فاخرات) وبذلك يصحّ الوزن وكذلك الاعراب . فارتكاب الضرورة هنا إذا خطأ وغير جائز . فهل يصبح القياس عليه أو السماع منه واجبا ومجرد أن قائله من قدماء الشعراء ومن ثم فعلى المحدث أن يخضع له خضوعا مطلقا ؟ بودّي أن يتناول هذا التساؤل التراث كله حتّى يتسنّى لنا فصل غثه عن سمينه .

حين توجهت هذا التوجه النقدي في خاتمة دراستي ، فذلك لا يعني أنها دراسة نقدية لموقف ابن جني من الضرورات الشعرية . لقد سبق تأكيدي على أنها دراسة منهج لموقف ذي أفكار مبعثرة ومشتتة ، وليس بالضرورة أن تتجه اتجاها نقديا لهذا الموضوع . لقد كان هدفي وغايتي ابراز أفكار ابن جني (المبعثرة والغامضة والتي لا يجمع بينها أي رابط غائي ، ولا تندرج ضمن نسق معين ولا في إطار محدد) في دراسة منهجية . وإذا كنا نتطلع إلى بحث نقدي لهذا الجانب الهام ، فسيكون الأمر مختلفاً مما تحتم الضرورة علينا العودة ليس إلى ما قاله ابن جني في الضرورات فقط ، ولكن ستتوجب العودة علينا إلى ما قاله سيبويه وأبو علي الفارسي لأنهما مثلاه في هذا الموضوع ، وأخص بالذكر الثاني منهما . كما يجب أن نأخذ بالاعتبار دور المعطيات اللسانية الحديثة في تفسير وفلسفة هذه الظاهرة من خلال تطبيق الدراسات اللغوية ـ النقدية على الشعر العربي قديمه وحديثه .

مراجع البحث

1) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق : محمد علي النجار (بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر) ط 2 ، ج 1 ، ج 2 ، ج 3 .

2) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ، السيد ابراهيم محمد (دار الأندلس ، 1979) .

3) ابن جني النحوي ، د. فاضل السامرائي (بغداد : دار النذير ، 1969) .